

## السيارات الكهربائية.. فقاعة أسهم جديدة

### الكاتب



كريس براينت

\* كريس براينت

توقع الرئيس التنفيذي لشركة «فولكس فاجن»، هيربرت ديس، أن تكون الشركة الأعلى قيمة في العالم خلال خمس إلى عشر سنوات شركة صناعة سيارات. ويبدو أن تهافت المستثمرين على شراء أسهم شركة «تيسلا» وأسهم السيارات الكهربائية الأخرى، قد يجعل ذلك ممكناً في وقت أقرب مما توقعه ديس.

فقد قفزت القيمة السوقية لشركة «تيسلا» متجاوزة 540 مليار دولار الأسبوع الماضي؛ أي ما يعادل 250 ضعفاً من أرباحها المتوقعة هذا العام، ما يعني أنها الآن تحتل المرتبة العاشرة في قائمة الشركات المدرجة على مستوى العالم. وتبلغ قيمة ثلاث شركات صينية مدرجة في بورصة نيويورك، وهي «نيو» و«شي بينج» و«لي أوتو» مجتمعة 154 مليار دولار، علماً بأن أيّاً من الشركات الثلاث لم تكن رابحة ولم يتجاوز عدد السيارات التي سلمتها 30 ألف سيارة؛ أي ما يعادل 1% من مبيعات شركة «فولكس فاجن».

وتبلغ القيمة السوقية لشركة «أرايفال» المحدودة وهي شركة ناشئة للحافلات الكهربائية والشاحنات الصغيرة مقرها المملكة المتحدة تستعد للطرح على الاكتتاب العام حوالي 16 مليار دولار، علماً بأنها لن تبدأ في إنتاج السيارات حتى أواخر العام المقبل.

لا شك في أن الثورة الكهربائية حقيقية، والتحول بعيداً عن المحركات التقليدية يتسارع. إنه لمن دواعي السرور أن يخصص المستثمرون رأس مالهم لمثل هذه الأهداف التي تخدم البيئة. ومع ذلك، فإن تقييمات الشركات الكهربائية مبالغ فيها جداً. وهذا يعزز فرص حدوث أزمة تحبط الجميع، خاصة في الشركات المستجدة التي لم تحقق عائدات مجزية حتى الآن.

ويبدو أن هذه الفقاعة كغيرها من الفقاعات المالية، مدفوعة بأحلام الثراء السريع. ويلهم ثراء إيلون ماسك، السريع، العديد من المغامرين لضخ أموالهم في القطاع. فقد احتفظ مدير صندوق «بيبي جيفورد» بحصة في تيسلا بقيمة 20 مليار دولار، بعد أن باع كمية كبيرة من أسهمها، وهو من أكثر داعمي ماسك. كما أن له باع طويل في شركات القطاع، % حيث يمتلك في شركة «نيو» الصينية حصة بقيمة 6 مليارات دولار، وقد حلق سهمها هذا العام بنسبة 1235

لكن تاريخ «نيو» الحديث ينبئ بزيادة المخاطر المتعلقة بأسهم السيارات الكهربائية

وقد حذرت في مارس/آذار، من شكوك في قدرتها على الاستمرار كشركة مستقلة، بعد أن استنفدت 4 مليارات دولار نفداً في ثلاث سنوات، ونجت بفضل خطة الإنقاذ الحكومية المحلية، كما تعرضت «تيسلا» لأزميتين وضعتها على حافة الإفلاس منذ عام 2003

ويدعي المتهافتون على أسهم القطاع أنهم تعلموا من دروس الماضي، لكن لا يبدو أن مصيرهم سيكون أفضل من مصير سابقهم

فالمنافسة شديدة وتطوير مركبة آمنة وموثوقة ومثيرة، أمر صعب للغاية. ولا يغيب عن بال هؤلاء أن الشركات العملاقة الحالية مثل «فولكس فاجن»، و«جنرال موتورز»، تتمتع برأس مال أفضل بكثير ولديها خبرة أكبر في إدارة سلاسل التوريد وبناء العلامات التجارية. صحيح أن بداياتها كانت بطيئة، لكن لن يكون دفعها خارج القطاع ممكناً مطلقاً

وقد أسهمت مجموعة من العوامل في تحليق السيارات الكهربائية، من أبرزها تحفيز الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة مغامرات المضاربة بعد خفض أسعار الفائدة إلى الصفر. واكتشف جيل الألفية من نشطاء التداول على منصة «روبين هود»، أن شركات السيارات الكهربائية تعرف كيف تسوّق نفسها لهذا النمط من المتداولين، من خلال الحملات الدعائية المنظمة التي تدغدغ أحلامهم، بعد أن سئموا أنماط التداول التقليدية

ثم هناك أحدث صيحة مالية لعام 2020، وهي شركات الاستحواذ لأغراض خاصة «سباكس» التي تسمح للشركات بنشر تنبؤات مالية مفصلة لعدة سنوات، على عكس الطرح العام الأولي المعتاد. وغالباً ما تكون هذه التوقعات إيجابية. وتدعي هذه الشركات الجديدة أن لديها حلاً لصعوبات التصنيع ونفقات رأس المال الهائلة التي كادت أن تغرق تيسلا

لكن عندما تواجه هذه الشركات عراقيل الإنتاج على أرض الواقع، مثل شح البطاريات، ونقص العمالة في ظل تفشي كورونا، فضلاً عن استنفاد مليارات الدولارات من رأسمالها قبل طرح منتجاتها للمنافسة المحمومة، فستدرك أن تكرار نموذج «تيسلا» ليس نزهة. وعندها ستنهال مطالبات المستثمرين للحصول على أموالهم في وقت لا يزيد فيه عدد الشركات التي أفلستت من الإفلاس على عدد أصابع اليد

بلومبيرج\*